

# الكوبونات التعليمية كبديل تمويلي بمؤسسات التعليم العالي دراسة مقارنة في تطبيقاته على المستوى الدولي

حسام عبدالوهاب زمان\*

# الكوبونات التعليمية كبديل تمويلي بمؤسسات التعليم

## العالي دراسة مقارنة في تطبيقاته على المستوى الدولي

الدراسية، وهذا يتطلب من ناحية أخرى تمتع هذه المؤسسات بقدر أكبر من الاستقلالية في صياغة قراراتها وتحديد استراتيجياتها، وهذا سيؤدي إلى تمايز هذه المؤسسات، ما يعكس تنوعاً أكبر في خدمات التعليمية وأدوارها التنموية.

**الكلمات المفتاحية:** الكوبونات التعليمية، التعليم العالي، تمويل التعليم حسب الطلب.

### 1. المقدمة

من منطلق التقويم المستمر لأوجه الصرف العام من قبل الحكومات خصوصاً على قطاع الخدمات العامة (والتي تشمل التربية والتعليم)، وفي ظل الضغوط الاجتماعية التي تواجهها هذه الحكومات لتوفير هذه الخدمات لأكثر عدد ممكن من المستفيدين، وفي الوقت نفسه بأقل تكلفة ممكنة، تطورت اقتصادياً وسياسياً عدد من الآليات الجديدة لتمويل قطاع الخدمات، والتي تعتمد منهجية التمويل حسب الطلب (demand-side funding) بدلاً من المنهجية التقليدية في التمويل المعتمدة على التمويل حسب العرض (supply-side) funding.

ومن أهم هذه الآليات التي شاع استخدامها مؤخراً في كثير من الدول المتقدمة والنامية على السواء، ما يعرف باسم "الكوبون (voucher)"، وفي حال قطاع الخدمات التعليمية، فقد تعارف عليه الباحثون باسم "الكوبون التعليمي" (Educational Voucher) [1] من بين ترجمات أخرى مختلفة لهذا المصطلح. وتعتمد هذه الصيغة على آلية توزيع "كوبونات" حكومية على الطلبة (أو أولياء أمورهم) الراغبين في الالتحاق بمرحلة تعليمية معينة، والذين بدورهم ينفقونها على التعليم في مؤسسة تعليمية من اختيارهم [2].

الملخص يهدف هذا البحث إلى دراسة صيغة تمويل التعليم العالي بـ "الكوبونات التعليمية"، من خلال تتبع منطلقاتها ومحدداتها النظرية في إطار صيغ التمويل المعتمدة على الطلب، واستعراض وتحليل التجارب والممارسات الدولية في تطبيقها، وتطوير صيغة مقترحة لإمكانية الاستفادة منها في تطوير نظام التعليم العالي في المملكة العربية السعودية وزيادة طاقته الاستيعابية. فقد اعتمد البحث في تناوله لموضوعه بالدراسة المقارنة المعتمدة على المنهج الوصفي الوثائقي. واستعرض الخلفية النظرية لصيغة الكوبونات التعليمية كأحد أهم الأدوات التطبيقية لمنهجية التمويل المبني على الطلب (demand-side financing)، واستعرض البحث تجارب عدد من الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية وهولندا وأستراليا وفنلندا، وأهم الصعوبات التي واجهت هذه التطبيقات، لينتهي البحث بتقديم رؤية مقترحة لتطبيق صيغة الكوبونات التعليمية في المملكة العربية السعودية، من خلال بيان أهمية هذه الصيغة لتطوير نظام التعليم العالي السعودي، والأهداف المرحلية للتطبيق، والخطوات التنفيذية لتطبيق هذه الصيغة التمولية.

وقد خلصت الدراسة إلى أن التطبيق الصحيح لصيغة الكوبونات التعليمية يؤكد على أهمية استمرار اهتمام الدولة والقطاع العام لدعم التعليم العالي ومؤسساته، كما أن ذلك يستدعي - في عصر اقتصاد المعرفة - توفر المعلومات اللازمة سواء للمستفيد من الخدمة من حيث طبيعة البرامج الأكاديمية ومناسبتها لسوق العمل، وتصنيف الجامعات وترتيبها من حيث جودة التعليم. كذلك فإنه من الضروري أن تتوفر للمؤسسات التعليمية معلومات محدثة باستمرار عن اتجاهات الطلب على التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل. كما يتطلب التطبيق الصحيح لهذه الصيغة إعادة النظر في هيكلة كثير من مؤسسات التعليم العالي التقليدية بحيث تتجاوز هذه المؤسسات النمط التقليدي في تصميم البرامج والتخصصات، وتوسع لتوفير مزيد من المرونة في برامجها ووحداتها

الاستيعابية بصورة ملحوظة، إضافة إلى التوسع في قطاع التعليم العالي الخاص، وبرامج الابتعاث الخارجي التي جاءت كرافد لعمليات توسيع قاعدة الحاصلين على تعليم عال متميز، وتوفير البنية التحتية اللازمة (من الكوادر البشرية المؤهلة) لاستمرار التوسع في التعليم العالي ومؤسساته القائمة [6]. ولكن مع تذكر ما مرت به المشاريع التنموية في الدول المنتجة للنفط (والمملكة من ضمنها) لبعض الوقت في تسعينات القرن الماضي من تذبذب اقتصادي؛ واستيعاباً لمعطيات تلك المرحلة، تبرز الحاجة قوية إلى القيام بتغييرات وإصلاحات عميقة في مختلف جوانب نظام التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، وعلى الأخص الجانب التمويلي، تغييرات تعتمد على البحث العلمي في تحديد الصيغ المناسبة لهذه الإصلاحات، ومن ثم تجسيدها على أرض الواقع.

وفي ضوء ذلك، يأتي البحث الراهن كمحاولة علمية لدراسة صيغة تمويل التعليم العالي بالصكوك المالية أو ما سنعتمد تسميته باسم "الكوبونات التعليمية"، من خلال تتبع منطلقاته ومحدداته النظرية في إطار صيغ التمويل المعتمدة على الطلب، والتجارب والممارسات الدولية في تطبيقه، وانتهاء بتطوير صيغة مقترحة لإمكانية الاستفادة منه في تطوير نظام التعليم العالي في المملكة العربية السعودية وزيادة طاقته الاستيعابية.

## 2. مشكلة الدراسة

ومن هنا، فإن مشكلة البحث تتمحور حول دراسة هذه الصيغة كفكر وممارسة، وتطبيقاتها المختلفة على المستوى الدولي، وسليبات وإيجابيات هذه التطبيقات، انتهاء إلى تقديم صورة مقترحة للإفادة منها في تطوير نظام التعليم العالي عموماً في المملكة وزيادة الطاقة الاستيعابية لمؤسساته على وجه الخصوص، ولتسهيل عملية تناول ومناقشة مختلف جوانب هذه المشكلة، تمت صياغتها بالأسئلة التالية:

أ. اسئلة الدراسة

وقد تناول عدد من الباحثين آخرهم غبان [1] هذه الصيغة وآليات تطبيقها في التعليم العام من خلال دراسة نماذج هذه التطبيقات في نظم تعليمية مختلفة، كما ساهمت هذه الدراسات في تطوير صيغ مقترحة لتطبيق هذه الصيغة على نظام التعليم العام في دول الرفاه الاجتماعي (كدول مجلس التعاون الخليجي، والمملكة العربية السعودية على وجه الخصوص). كما عرض غبان في دراسته المشار إليها للمحاجات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تدفع لتطبيق هذه الصيغة وتبنيها كوسيلة ل (أو بديل عن) الخصخصة المباشرة لقطاع الخدمات التعليمية.

ولكن بالنسبة للتعليم العالي فإن الوضع يبدو أكثر تعقيداً، فعلى الرغم من تكلفته العالية نسبياً مقارنة بأنواع أخرى من التعليم، إلا أن هذه التكلفة في ازدياد مستمر نتيجة لأسباب مختلفة من أهمها الاتجاه العام لتحسين جودة التعليم وكفاءته في مؤسسات التعليم العالي، ومشاريع إعادة الهيكلة لربط مخرجاته بمتطلبات سوق العمل، إضافة إلى الاتجاه الدولي العام لإخضاع هذه المؤسسات من حيث منهجية إدارتها واستراتيجياتها لآليات السوق [3]. والأهم من ذلك كله الزيادة الكبيرة والمستمرة في الطلب على هذا النوع من التعليم. فعلى الصعيد العالمي وصلت هذه الزيادة عام 2009 نسبة 53% مقارنة بعام 2000م [4]. وقد واكب هذه الزيادة في الطلب، التوسع الكبير في قطاع التعليم العالي الخاص عالمياً، وبرامج الخصخصة الكلية أو الجزئية (فيما يسمى في المملكة العربية السعودية ببرامج التعليم الموازي) لمؤسسات التعليم العالي الحكومية [5].

وبالنظر لحال التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، نجد أنه قد شهد تطورات كمية ونوعية خلال العشر سنوات الماضية في ظل ظروف مواتية من حيث وفرة الموارد، وقوة الإرادة السياسية في تطوير وتوسيع هذا القطاع التنموي الهام، وهو ما انعكس في تضاعف عدد الجامعات الحكومية، وزيادة طاقتها

تطبيقاتها كما سيتضح لاحقاً أداة لترشيد الإنفاق الحكومي، ومتابعة صرفه، وهو ما يأتي متماشياً مع التوجهات المحلية والعالمية في الحد من الهدر الاقتصادي، ومكافحة الفساد في أشكاله المقصودة وغير المقصودة.

### 3. الإطار النظري والدراسات السابقة

في بحثه عن تمويل التعليم العام بصيغة الكوبونات التعليمية، تناول غبان [1] قضية المصطلح العربي المقارب لصيغة educational voucher، وناقش بكثير من التفصيل المفيد، الترجمات المستخدمة لهذا المصطلح في الأدبيات العربية، كما استعرض عدداً من التعريفات الخاصة بالمصطلح في الأدبيات العربية والانجليزية، وانتهى من مناقشتها إلى اعتبار الكوبون التعليمية ك: "شكل من أشكال تمويل التعليم تتكفل به الحكومة من خلال دفعها لمصروفاته للمستهلك مباشرة لخدمته بشكل كوبونات (أو صكوك) تمنح للوالدين أو للطلبة أنفسهم، وتكون قابلة للصرف من قبل المؤسسات التعليمية التي يختارونها هم بأنفسهم". غبان، محروس [1]، ونرى أن تناوله النظري الموسع لتعريف هذه الصيغة لغة واصطلاحاً، وتأصيله لها في أدبيات صيغ التمويل التحررية (neo-liberal theory) وأهمها: الصيغة التعليمي (Educational Choise)، والخصخصة (Privatization)، مايعيننا عن إعادة العرض هنا، ولكن نرى أنه من المفيد تناول هذه الصيغة وتوضيحها دورها وأهميتها في ضوء نظريات التمويل الرئيسية.

ففي دراسته المفصلة حول التمويل المبني على الطلب (demand-side financing)، يشير باترينوس [2] إلى أن التمويل للخدمات العامة يتم بإحدى منهجيتين: التمويل المركزي من خلال توفير الموارد البشرية والمادية التي يحتاجها القطاع المقدم للخدمات بناء على تخطيطه الذاتي، أو ما يسمى اختصاراً التمويل المبني على العرض (supply-side financing)، وهي

1. ما مفهوم الكوبونات التعليمية وجذوره النظرية كإحدى صيغ التمويل على الطلب؟

2. ما هي أهم التجارب الدولية في تطبيق صيغة الكوبونات التعليمية لتمويل التعليم العالي؟

3. ماهي الآلية المقترحة لتطوير نظام التعليم العالي في المملكة العربية السعودية باستخدام هذه الصيغة لزيادة الطاقة الاستيعابية وتحسينها؟

### ب. أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذا البحث في تناوله بالدراسة المقارنة المعتمدة على المنهج الوصفي الوثائقي العساف [7] لصيغة تمويل مؤسسات التعليم العالي بالكوبونات التعليمية، والتي تعتبر من الصيغ التي تم تطبيقها بطرق متنوعة في عدد من نظم التعليم العالي حول العالم (كما سيتضح لاحقاً)، وأثار تطبيقها ونتائج هذا التطبيق اهتمام الباحثين في التربية المقارنة واقتصاديات التعليم عابدين [8]، إلا أننا لا نجد لذلك أثراً في الأدبيات العربية المتعلقة بالتعليم العالي وتمويله. كما تأمل هذه الدراسة في المساهمة في دعم البحث العلمي في مجال آثار التجارة (marketization)، أو تطبيق سياسات وآليات السوق على قطاع التعليم العالي، حيث تعتبر صيغة الكوبونات التعليمية في بعض جوانبها انعكاساً لهذا التوجه، الذي ساهم في دعمه عدد من المنظمات الدولية ومن أهمها البنك الدولي [9]. كما تكتسب الدراسة أهمية خاصة من خلال تناولها لهذه الصيغة كآلية لمراقبة جودة مؤسسات التعليم العالي، ومكافأة التحسين المستمر لجودة العمليات التعليمية داخل هذه المؤسسات، وحماية دورها التعليمي والخدمي للمجتمع، في ظل التركيز المتزايد على دورها البحثي، الذي تعتبر مخرجاته أحد أهم الروافد للتميز في التصنيفات العالمية للجامعات، هذه التصنيفات التي أخذت تكتسب شعبية داخل البيئة الأكاديمية وخارجها بصفة متزايدة. كما تعتبر هذه الصيغة في بعض

فهي ملتزمة بدعم المستفيدين مباشرة وتمويلهم بغض النظر عن الجهة التي ستقدم لهم الخدمة. ونظراً لأنها ليست مسؤولة في الأساس عن تقديم الخدمة، فيقع على عاتقها في المقابل مهمة الرقابة على الجهات المقدمة للخدمة سواء كانت مملوكة لها أو للقطاع الخاص. وفي إطار هذا الفهم للفرق بين المنهجين، أشار باترينوس [2] إلى تعدد الصيغ التنفيذية للمنهجية الثانية للتمويل المبني على الطلب، مثل المكافآت التشجيعية، الكيانات التعليمية، والمنح الدراسية المفتوحة والمشروطة. كما فصل بالأمثلة من قطاع التعليم العام فوائد هذه المنهجية عموماً من حيث زيادة فرص القبول والاستيعاب، وتحسين جودة الخدمات التعليمية، وربط المخرجات باحتياجات سوق العمل، وتوسعة دائرة الفرص التعليمية للطلبة وأولياء أمورهم [2].

وفي دراسة مشابهة [10] Toutkoushian & Shafiq تقارن بين المنهجين في تمويل التعليم العالي على وجه الخصوص، وتعرض نتائج تطبيقهما بمختلف صيغهما في الولايات المتحدة الأمريكية، أشار المؤلفان إلى أن الصيغة الأولى المبنية على التمويل المباشر من قبل حكومات الولايات للكليات والجامعات الحكومية هي الأكثر تداولاً وقبولاً لدى مؤسسات التعليم العالي، حيث يهدف صانعو السياسات من خلالها إلى أن تقوم هذه الكليات والجامعات بتخفيض رسومها مقابل هذا الدعم، ما يبسر فرص القبول والاستيعاب بها للفئات الأقل استفادة من فرص التعليم العالي بسبب خلفيتها الاقتصادية والاجتماعية. في حين تطبق بعض الولايات وبتفاوت كبير بينها صيغة الدعم المبني على الطلب من خلال زيادة برامج المنح الدراسية للطلبة المحتاجين اقتصادياً، لزيادة فرص التحاقهم بمؤسسات التعليم العالي، حيث يقومون بسداد رسوم دراستهم (كلياً أو جزئياً) من خلال هذه المنح، في حين يقوم باقي الطلبة غير المحتاجين بدفع الرسوم كاملة. وخلص المؤلفان من خلال التحليل الاقتصادي لحساب العائد

المنهجية الأكثر تطبيقاً وتداولاً في كثير من الدول والقطاعات. أما المنهجية الثانية والتي تعتبر الأكثر جدة وتجاوباً مع احتياجات المستفيدين فهي منهجية التمويل من خلال دعم المستفيدين مباشرة وتمويل المؤسسات المقدمة للخدمة من خلالهم. ففي هذه المنهجية، يحصل المستفيدون على الدعم المادي مباشرة سواء في صيغ مبالغ نقدية أو كويونات يدفعونها بناء على اختيارهم لإحدى الجهات المقدمة للخدمة بعد التأكد من استفادتهم من هذه الخدمات.

وواضح من الفرق بين المنهجين وتعريفهما، ما يمكن توقعه من تجاوب من مختلف ذوي العلاقة (مقدمي الخدمة، والمستفيدين منها) نحوهما. ففي الوقت الذي يتمتع فيه مقدم الخدمة في المنهجية الأولى بدرجة عالية من الاستقلالية في تحديد كم ونوع الخدمة التي سيقدمها ولأي نوع من المستفيدين بحسب ما بحوزته من نفوذ ومميزات، نراه في المنهجية الثانية منافساً من ضمن منافسين آخرين، يسعى لتقديم خدمة متميزة تضمن له اجتذاب أكبر عدد من المستفيدين، ما يؤدي إلى تمويل لقطاعه من خلالهم. أما المستفيد فله في المنهجية الثانية دعم مباشر من الدولة يخوله اختيار الجهة التي يحتاج إلى خدماتها، بينما هو المنهجية الأولى المبنية على العرض منتظر لدوره في الخدمة بحسب إمكانيات وموارد مقدم الخدمة الذي ليس من الضروري أن يكون قادراً على توفيرها (وبنفس الجودة للجميع). أما بالنسبة للدولة، فمع أن كلا المنهجين تضمنان لها دوراً مركزياً في تقديم الخدمات لمواطنيها، إلا أن طبيعة هذا الدور مختلفة في كل منهجية. ففي المنهجية الأولى هي ملتزمة إلى درجة كبيرة بلعب دورين: تمويل الخدمة، وتقديمها مباشرة للمستفيدين من خلال مؤسساتها العامة، كما تقوم أيضاً بتحفيز المؤسسات الخاصة بتقديم خدمات مشابهة مدفوعة القيمة مباشرة من المستفيدين لتخفيف الضغط على مؤسساتها العامة. أما في المنهجية الثانية،

ويشير دومين [11] في دراسته لصيغة الكوونات، بعد استعراضه لعدد كبير من الدراسات في العقدين المنصرمين حول إيجابيات وسلبيات استخدام نموذج التمويل المبني على الطلب مقابل نموذج التمويل المبني على العرض، وبالأخص ما يتعلق بصيغة الكوون التعليمي وتطبيقاتها المقترحة والفعلية في أربعة نظم تعليمية مختلفة في الولايات المتحدة الأمريكية، وهولندا، وأستراليا، وفنلندا (والتي سيتم استعراضها بمزيد من التفصيل لاحقاً)، خلص دومين إلى أن تطبيق هذه الصيغة هو أكثر نجاحاً وأعظم فائدة في الدول التي تنظم أمور التعليم العالي بطريقة أكثر مركزية، وذلك لما يتمتع به الكوون التعليمي كصيغة تمويلية من مرونة في التطبيق تتناسب مع تنوع نظام التعليم العالي من حيث طبيعة المؤسسات، إضافة إلى مناسبتها لمختلف احتياجات المستفيدين، كما أنه من ناحية أخرى أسهل إدارة من صيغ التمويل الأخرى المبنية على الطلب، كما أنه أكثر تجاوباً مع حاجة بعض الطلبة للتحويل من مؤسسة إلى أخرى.

كما يشير وست [12] في دراسته الاستعراضية لتطبيقات صيغة الكوونات التعليمية إلى ما تتميز به هذه الصيغة من مرونة عالية، بحيث من الممكن تطبيقها وفق نماذج متعددة تلائم ظروفًا مختلفة. فمن ناحية الفئة المشمولة: فإنه يمكن منحها لأبناء جميع الأسر دون تمييز، أو جعلها مقصورة على أبناء الأسر ذات الدخل المنخفض. كما يمكن حصرها من ناحية الجنس على البنات دون البنين، أو تعميمها على الجنسين. كما أنه من حيث طبيعة المؤسسات المشمولة بالصيغة، فإنه من الممكن حصر صرف الكوونات للالتحاق بالمؤسسات الحكومية فقط، أو الخاصة فقط، أو شاملة للثنتين معاً. كما يمكن التحكم في قيمتها وتنوعها من حيث التغطية بين أن تكون قيمة الكوون معادلة لتكلفة الطالب، أو أقل من ذلك. كما يمكن أن تشمل التغطية كلفة الخدمات التعليمية كلياً أو جزئياً، كما يضاف إلى التغطية قيمة تكاليف

الفردى والاجتماعي من الدعم الحكومي للتعليم العالي، إلى أن التمويل المبني على العرض من خلال الدعم المباشر من قبل حكومات الولايات للكليات والجامعات (الحكومية في الأغلب) لم يكن فعالاً في زيادة فرص الاستيعاب للفئات الأقل استفادة (بسبب خلفيتها الاجتماعية والاقتصادية) من فرص الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي، على الرغم تفضيل مؤسسات التعليم العالي لهذا النوع من التمويل، نظراً لطبيعته المستديمة ما يضمن درجة أعلى من الاستقرار لهذه المؤسسات. في حين أن العائد الاقتصادي العام والخاص للتمويل المبني على الطلب من خلال صيغ الكوون التعليمي المطبق في ولاية كولورادو (والذي سيتم استعراضه لاحقاً) كان أكثر وأوضح أثر من خلال قياسه بالمقاييس الاقتصادية، وكان مردوده بالذات من حيث زيادة الطاقة الاستيعابية، وزيادة فرص الفئات الأقل استفادة من الدعم المباشر للكليات أكثر بكثير [10]. ومع ذلك أكد المؤلفان في ختام الدراسة، من خلال استعراض أبرز التحديات التي تواجه تطبيق المنهجية الثانية في التمويل خصوصاً عبر صيغة الكوونات التعليمية، إلى أهمية التحضير الجيد لهذا النوع من التغيير في سياسات التمويل قبل تنفيذه على أرض الواقع خصوصاً في باب تظمين مؤسسات التعليم العالي إلى استمرار الدعم المباشر لها فيما تحتاجه لاستكمال وصيانة بناها التحتية ومرافقها الرئيسية، وأن التخفيض في الدعم سيتناول المصاريف التشغيلية المتعلقة بالعملية التعليمية. كما أكد على أهمية الحملات التعريفية على مستوى واسع في صفوف المستفيدين من الطلبة وأولياء أمورهم لبيان كيفية الاستفادة القصوى من الكوونات التعليمية في اختيار المؤسسات الأنسب لطبيعة تأهيلهم العلمي، حتى لا تتركز الاستفادة من عائدات هذه الكوونات في مؤسسات معينة ذات سمعة مرموقة بسبب التصنيف أو غيره، لكنها لا تخدم في طبيعة برامجها إلا نوعية معينة من الطلبة.

الجامعي بواقع 500 دولار لكل عام دراسي [11]، ثم طور هذا المشروع ليتضمن كلفة دراسة 45 شهرا في أي مؤسسة تعليمية ومددت صلاحيته إلى عشر سنوات [13] وقد ساهم هذا المشروع كما ذكرت الدراسات المشار إليها في:

- زيادة الطلب على التعليم العالي، والخاص منه بالذات.
- إعادة تأهيل الجنود المتقاعدين لسوق العمل وفتح مزيد من الفرص التعليمية والحياتية لهم.
- إدخال مفاهيم وآليات جديدة للتدريس والعمل في كثير من مؤسسات التعليم العالي التي طورت برامج تعليمية لذوي الاحتياجات الخاصة
- بهدف جذب عدد أكبر من هؤلاء الجنود الذين أصيب بعضهم بإصابات مزمنة في أثناء الحرب.

وقد تجدد الاهتمام بالكويون التعليمي كبدل تمويلي في الولايات المتحدة مع بدايات القرن الحالي، ففي عام 2004 أصدرت الحكومة المحلية بولاية كولورادو الأمريكية، قانوناً جديداً باسم "دعم فرص التعليم الجامعي College opportunity fund Act"، والذي ينظم عملية إعادة هيكلة صرف الدعم الحكومي الخاص للجامعات الحكومية، وتحويله من برامج دعم مباشر للجامعات والكليات، إلى دعم مالي يصرف مباشرة لصندوق القروض الدراسية الطلابية، تصرف للطلبة لاحقاً في شكل كويونات تعليمية من خلال الصندوق، يستطيعون بها دفع الرسوم الدراسية في أي جامعة حكومية في الولاية على حسب قبولهم بها [14]، وهدف القانون الجديد الذي تم إدخاله حيز التنفيذ في عام 2005، كما يشير برسكوت [15]، إلى تشجيع الجامعات على زيادة طاقتها الاستيعابية من خلال منافستها على الحصول على أكبر عدد من الطلبة، إضافة إلى توسيع دائرة صيغات الطلبة من المؤسسات التعليمية التي يمكنهم الالتحاق بها.

وتحددت شروط برنامج الكويون التعليمي في ولاية كولورادو

المعيشة أيضا لبعض الطلاب أو جميعهم. ومن حيث كيفية الصرف، يؤكد وست [12] أنه من الممكن أن تسلم الكويونات مباشرة للمستفيدين، أو أن تدفع إلى المؤسسات التعليمية المختارة من قبلهم. كما أنه من حيث مداها الزمني فإنه من الممكن تحديدها لمدة فصل أو عام دراسي أو أكثر من ذلك، كما أنه من الممكن تحديدها بإطار الوحدات الدراسية بدلا من ذلك [12].

#### 4. النتائج

أولاً: التجارب الدولية حول الكويونات التعليمية كبدل تمويلي:  
لقي صيغة الكويونات التعليمية كثيرا من الجدل حول آليات تنفيذها وإيجابياتها أو سلبياتها المتوقعة والموجودة فعليا، كما أنه قد طبق تطبيقا ثابتا ومستقرا في عدد من الدول على مستوى التعليم العام مقارنة بمستوى التعليم العالي، ومن خلال استعراضه المفصل لنتائج هذه التطبيقات على مستوى التعليم العام، خلص غبان [1] إلى أن أهم النتائج الإيجابية المتحققة من تطبيق تمويل التعليم بالكويونات تتمثل في: "زيادة أو توسيع فرصة الاختيار أمام الوالدين أو الطلبة، وتمكين أبناء أسر الدخل المنخفض من دخول المدارس الخاصة، وتشجيع التنافس المدرسي وما ينجم عنه من تحسين نوعية التعليم وخفض تكاليفه المادية؛ إضافة إلى أنه يعتبر وسيلة جيدة للقضاء على احتكار التعليم العام من قبل الدول".

أما على مستوى التعليم العالي، فلم يحظ نظام الكويونات التعليمية بفرص تطبيق على مستوى التعليم العالي إلا في إطارات ضيقة ونطاق تجريبي، على الرغم من كثرة النقاشات حوله في عدد من الدول مثل أستراليا، وهولندا، وهونج كونج، وألمانيا. وفيما يلي عرض لأهم هذه التجارب والمناقشات.

التجربة الأمريكية:

من خلال مشروع (GI-Bill) قامت الحكومة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية (عام 1945) بتقديم كويونات تعليمية للجنود العائدين من الحرب للاستفادة منها لإكمال تعليمهم

كما يوضحها ستايرز [14]، في: تخصيصه للطلبة المقيمين أساساً في ولاية كولورادو، ولمرحلة البكالوريوس فقط، و 145 ساعة كحد أقصى لعدد الوحدات الدراسية المعتمدة التي من الممكن الحصول عليها مقابل الكوبون التعليمي.

التجربة الهولندية:

بعد كثير من النقاشات والمحاولات لتقديم صيغة الكوبونات التعليمية كبديل تمويلي لمؤسسات التعليم العالي في ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي، بدأ التطبيق الفعلي للتجربة على مستوى التعليم العالي في يناير 2001 بمشاركة عشر مؤسسات تربوية متخصصة في التعليم المهني العالي إضافة إلى ستة مؤسسات تجارية متوسطة وصغيرة الحجم. ومن ناحية الطلبة فقد بلغ عدد المستفيدين من البرنامج في هذه المرحلة حوالي الألف طالب من الذين بقي لهم ما يقارب السنتين على التخرج. وصيغت الأهداف الرئيسية لهذه الخطة في هدفين: تطوير خطط دراسية شخصية تناسب كل طالب، وربط هذه الخطط باحتياجات سوق العمل [16].

ففيما يتعلق بالهدف الأول، فقد كانت هذه المهمة مسؤولية مشتركة بين الطالب والمؤسسة التعليمية إضافة إلى رب العمل، حيث يقومون جميعاً بتطوير خطة دراسية تفي بمتطلبات التخرج، وبناء على ذلك يعطى الطالب كوبوناً تعليمياً يحوي 84 وحدة دراسية يستطيع الاستفادة منها في أي من المؤسسات التعليمية العشر المشاركة في المشروع. ومع ما لهذه المرونة من أهمية بالنسبة للطالب، إلا أنها كانت مهمة أيضاً لتشجيع المنافسة بين هذه المؤسسات لجذب الطلبة إليها، مما يوفر لها مصدر تمويل إضافي علاوة على التمويل الذي يصلها من خلال المصادر التقليدية.

وفيما يتعلق بالهدف الثاني، فعلاوة على ما وفره للطالب من فرصة الدراسة والتدريب في نفس الوقت، فإنه لعب دور الوسيط

بين سوق العمل ومؤسسات التعليم العالي من خلال: ما يوفره القطاع الخاص من كوبونات لدعم توفير وحدات دراسية معينة يتطلبها سوق العمل، والاستفادة من قدرات الطلاب الإبداعية في تطوير قطاع الأعمال.

التجربة الأسترالية:

أنشئت في أستراليا عام 1997 لجنة حكومية مهمتها إعادة تقييم مؤسسات التعليم العالي (التي في غالبها حكومية) ودراسة صيغيات بديلة للوضع الحالي من حيث تعميم فرصة التعليم العالي والمستمر للجميع، والرفع من جودة وكفاءة التعليم، وفي العام التالي قامت اللجنة بتقديم مقترحها بتطبيق الكوبونات التعليمية بحيث تغطي 80% من الكلفة الحالية لدراسة الطالب، على أن يطبق النظام على أربع مراحل:

- في المرحلة الأولى حصر الكوبونات التعليمية في الجامعات الحكومية ووضع آلية لتوجيه الطلاب في اختياراتهم، مع وجوب توفير كافة المعلومات اللازمة عن المواد والوحدات الدراسية المقدمة.
- في المرحلة الثانية إتاحة فرصة صرف الكوبونات في الجامعات الخاصة.
- في المرحلة الثالثة يتوقف الدعم الحكومي المباشر للجامعات ويتم الاعتماد كلياً على الكوبونات، مع حجز مقاعد خاصة للأقليات، وتوفير دعم حكومي محدود للبرامج الأكاديمية التي يقل الطلب عليها لأجل ضمان استمراريتها.
- وفي المرحلة الرابعة تتحول الكوبونات التعليمية الجامعية إلى كوبونات تعليمية مدى الحياة بحيث يمكن للمستفيد صرفها في أي وقت وفي أي مؤسسة يريد [11].

ومع قوة ومنطقية هذه الخطة المقدمة إلا أنها قوبلت برفض شديد من قبل بعض مديري الجامعات وأعضاء هيئة التدريس بها باعتبارها ستحول المؤسسات التربوية العريقة إلى مؤسسات تابعة



ويتمحور النموذج الثالث في حصر تطبيق الكوونات التعليمية للطلبة القادمين من الأماكن النائية إلى المدن للدراسة بالجامعة. المقترح الرابع يتضمن إصدار كوونات التعليم مدى الحياة التي يستطيع الطالب الاستفادة منها على مستوى التعليم الجامعي أو التدريب والتعليم المستمر.

ثانياً: رؤية مقترحة لتطبيق صيغة الكوونات التعليمية للتعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية في ضوء دراسة التجارب الدولية السابقة، نناقش في هذا الجزء من الدراسة، رؤية مقترحة لتطبيق صيغة الكوونات التعليمية في نظام التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، من حيث استعراض أهميته في تطوير النظام، وتقديم أهداف مرحلية للتطبيق، مع آلية مقترحة بخطوات محددة من الممكن الاستفادة منها في بناء السياسات الخاصة بالتطبيق.

#### أهمية التطبيق

صيغة الكوونات التعليمية كصيغة تمويلية للتعليم العالي في المملكة العربية السعودية في الجوانب التالية:

- يتماشى مع التطلع العام للمجتمع باستمرار الدعم الحكومي لمؤسسات التعليم العالي، ولكن بطريقة أكثر فعالية، وباستفادة قصوى من الموارد المتوفرة.
- تحفيز المنافسة بين المؤسسات التعليمية الحكومية، حيث أن قبول طلاب بكووناتهم التعليمية سيكون إضافة نوعية مهمة لميزانيات هذه المؤسسات ستؤثر إيجاباً على برامج التطوير الداخلي مما يعني مزيداً من الكفاءة والجودة، وهذه المنافسة ستؤدي إلى:

1. الاهتمام بالبرامج التعليمية التي تلبي متطلبات سوق العمل الحالية والمستقبلية، حيث ستحرص هذه المؤسسات على تحديث برامجها بصفة مستمرة لجذب أكبر عدد ممكن من الطلبة.

لآليات الطلب الذي يبدو أن هناك تخوفاً واضحاً من ضعف مصداقيتها، كما أن بعض اتحادات الطلاب تحفظت على تطبيقها بحجة أن التخطيط للدراسة الجامعية سيصبح أكثر تعقيداً [17]. ونتيجة لمثل هذه الردود فقد رأت الحكومة الأسترالية تأجيل تطبيق هذه المقترحات.

وقد أعادت الحكومة الأسترالية القانون المقترح إلى حيز التطبيق عام 2008 في صيغة معدلة [18]، من خلال برنامج خاص يتم بموجبه صرف كوونات تعليمية للطلبة الملتحقين بالجامعات الحكومية، يدفعون بموجبها الرسوم الدراسية للجامعات الحكومية الملتحقين بها، وتصرف هذه الكوونات للطلبة الأستراليين فقط أو المقيمين فيها بصفة دائمة، وهي كوونات مجانية يمكن تحولها إلى صيغة قروض بعد تخرج الطلبة وحصولهم على وظائف ذات أجور عالية، فيتم خصم قيمة تلك الكوونات في صورة ضريبة من هذه الفئة فقط. ولدعم المشروع، فقد شاركت في تمويله وإدارته إضافة إلى وزارة التربية مصلحة الضرائب العامة [19].

#### التجربة الفنلندية:

بطريقة مشابهة لأستراليا، أنشأت وزارة التربية في فنلندا عام 1996 لجنة خاصة للنظر في إمكانية تطبيق نظام الكوونات التعليمية، وقد قدمت اللجنة أربعة نماذج مقترحة لتطبيق هذه الصيغة [11]:

النموذج الكامل أو الكلي بحيث تنشأ مؤسسة مهمتها إصدار الكوونات بحيث يفتح لكل طالب حساب يودع فيه اعتماد لوحدات دراسية محددة بحيث يستطيع الاستفادة منها في أي وقت وفي أي مؤسسة، وتقوم الجامعة أو المؤسسة التعليمية المسجل بها بصرف قيمة هذه الوحدات من وزارة المالية.

النموذج الجزئي بحيث تمويل مؤسسات التعليم العالي عن طريق الكوونات التعليمية بنسبة 30% فقط، بينما يكون الباقي عن طريق الرسوم الدراسية والدعم المباشر.

على النظام في حاجة إلى أن يكون بصفة مرحلية، ووفق آلية محددة لتقييم كل مرحلة وفق الأهداف المحددة لها مسبقاً. وفي هذا الإطار وبملاحظة الوضع الحالي للطاقة الاستيعابية للجامعات الحكومية والأهلية، فإننا نقترح الأهداف المرحلية التالية لتطبيق نظام الكوونات التعليمية:

- زيادة عدد الطلاب الملتحقين بالجامعات الأهلية من خلال صرف كوونات تعليمية للطلبة الراغبين الالتحاق بها ممن لم يتسن لهم القبول في الجامعات الحكومية.
  - زيادة عدد الطلاب الملتحقين بالجامعات الحكومية من خلال توسيع برامج التعليم الموازي وصرف كوونات تعليمية للطلبة الراغبين الالتحاق بها ممن لم يقبلوا في الجامعات مباشرة.
  - زيادة عدد الطلاب الملتحقين بالجامعات الحكومية من خلال صرف كوونات تعليمية للطلبة الملتحقين بالبرامج التأهيلية والسنة التحضيرية.
  - توسع الجامعات ومؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة في برامج التدريب لمن هم على رأس العمل والتعليم مدى الحياة من خلال صرف كوونات أكثر مرونة تكون صالحة لصرافها على برامج تدريب من غير تحديدها بفترة معينة.
- الآليات المقترحة لتطبيق صيغة الكوونات التعليمية من خلال استعراض الأهداف السابقة فإننا نقترح الآليات التالية لتطبيق صيغة الكوونات التعليمية للتعليم الجامعي في المملكة:
1. إنشاء مؤسسة حكومية تحت إشراف وزارة التعليم العالي ووزارة المالية والاقتصاد الوطني بحيث تكون معنية بإصدار الكوونات ومتابعة صرفها وتحديد سياساتها، إضافة إلى متابعة متغيرات سوق العمل واحتياجاته، وتوفير المعلومات اللازمة لمؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة حول اتجاهات الطلب على التعليم، والمعلومات اللازمة للطلبة لتحديد اختياراتهم.

2. زيادة معدلات استغلال الطاقة الاستيعابية لمؤسسات التعليم العالي الحكومي في المملكة، حيث ستعمل هذه المؤسسات بطاقتها القصوى لأن ذلك سيعني لها مزيداً من الدخل.
  3. تحفيز وتنشيط مؤسسات التعليم العالي الخاص على التوسع لاستقطاب مزيد من الطلبة الحاملين للكوونات التعليمية التي ستعتبر مصدر تمويل أساسي لها، فالملاحظ أن عدد المقيدين بمؤسسات التعليم الخاص في المملكة العربية السعودية لا يتناسب أبداً مع توسعها العددي. حيث بلغ مجموع الطلاب والطالبات المسجلين في هذه المؤسسات أقل من 3000 طالب وطالبة [6]، ما يعني أن معدل المسجلين على مستوى المؤسسة الواحدة هو ما يزيد قليلاً على 300 طالب، رغم مضي أكثر من خمس سنوات على تجربة هذا النمط من التعليم، وعلى الزيادة الظاهرية لعدد مؤسساته حيث ارتفع العدد من 4 كليات عام 1421 إلى جامعتين وست كليات 1426.
  - يتوقع أن هذا الدعم والتحفيز لمؤسسات التعليم العالي الأهلية عن طريق الكوونات التعليمية سيساهم في تعزيز بنيتها التحتية، ورفع مستوى الكفاءة الإدارية والجودة التعليمية بحيث تصبح على مستوى المنافسة للمؤسسات الحكومية والمؤسسات التعليمية الخاصة في دول الجوار.
  - مرونة هذه الصيغة كأداة تمويل قد تساعد مستقبلاً على إحلالها محل نظام المكافآت الحالي بحيث تصرف كوونات معيشة لبعض الطلبة أو جميعهم بحسب أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية، كما أنه من الممكن صرف كوونات سكن للطلبة المغتربين.
- الأهداف المرحلية لتطبيق صيغة الكوونات التعليمية من خلال الاستعراض السابق يتبدى جلياً أن تنفيذ صيغة الكوونات التعليمية أو أي صيغة من نفس النوع من حيث الجودة

11. إصدار كويونات للإعاشة وكويونات للطلبة المغتربين  
الملتحقين بالجامعات الخاصة أو الذين لا يشملهم نظام  
المكافآت بحيث تراعي ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية.

12. تشجيع المؤسسات الحكومية والمؤسسات الخاصة على  
إصدار كويونات تدريب وكويونات تعليم مدى الحياة  
لمنسوبيها.

ومن المتوقع أن يستصحب تطبيق صيغة الكويونات في بادئ  
الأمر كلفة إدارية ومالية كبيرة بسبب جدة هذه الصيغة وانعدام  
خبرة التعامل معها من قبل الجمهور والمؤسسات التعليمية كذلك،  
لكن من المتوقع أيضا أن تتخفف هذه الكلفة تدريجيا مع التوسع  
في تطبيق الصيغة.

مناقشة النتائج

باستعراض التجارب والمحاولات والخطط التي قدمت في عدد من  
الدول لتطبيق نظام الكويونات التعليمية والتي يلخصها الجدول رقم  
1، يمكن الخروج بالملاحظات التالية:

نظام الكويونات التعليمية ليس معنيا بإيقاف دعم القطاع العام  
للتعليم العالي، أو لرفع يد الحكومات عن الجامعات بدليل أن عدداً  
من الدول التي ناقشت أو طبقت هذا المشروع هي من الدول التي  
توفر هذا من النوع من التعليم بالمجان. بل على العكس، فإن  
التطبيق الصحيح لهذا النظام كما يراه عدد من المنظرين  
والمصممين [13] لهذه البرامج يؤكد على أهمية استمرار تدخل  
الدولة والقطاع العام لحماية:

- بعض التخصصات والأقسام العلمية التي قد يقل الطلب  
عليها بتوفير الدعم اللازم لها.
- حماية بعض المؤسسات التعليمية التي قد ينحسر الطلب  
عليها بسبب موقعها الجغرافي وذلك بربط الكويونات التعليمية  
الصادرة أو بعضها بصرفها في تلك المؤسسات.

2. إصدار كويونات تعليمية لصرفها في التعليم الجامعي الخاص  
للطلبة الذين لم يتيسر لهم القبول في الجامعات الحكومية  
ويراعى في ذلك:

3. أن يتم صرف الكويونات بأعداد تحقق قدر من المساواة  
والعدالة بين الذكور والإناث.

4. تصدر كويونات في المرحلة الأولى تشمل تغطية تكاليف 18  
ساعة دراسية على الأكثر وصالحة لمدة فصل واحد.

5. أن يتم تحديد التخصصات التي يسمح بصرف الكويونات في  
وحداتها الدراسية بحيث تكون من التخصصات الموافقة لسوق  
العمل.

6. إصدار كويونات تعليمية مشابهة للسابقة للطلبة الملتحقين  
ببرامج التعليم الموازي وبرامج السنة التأهيلية في الجامعات  
الحكومية في التخصصات الموافقة لمتطلبات سوق العمل.

7. التوسع في إصدار الكويونات بحيث تصدر لنسبة معينة من  
المقبولين تقليدياً في الجامعات، على أن تزيد هذه النسبة  
بصفة دورية. وبحجم هذه النسبة يتم تخفيض الدعم الحكومي  
المباشر للجامعات، مع ملاحظة التالي:

8. أن تكون الكويونات صالحة للاستخدام في أي من الجامعات  
الحكومية أو الخاصة.

9. يراعى في توزيع الكويونات أن تشمل جميع مناطق المملكة،  
وقد يكون من المفيد في وقت من الأوقات تخصيص نسبة  
معينة لكل منطقة أو جامعة حكومية خصوصاً في المناطق  
التي تقل فيها نسبة الإقبال لتنشيط عمل تلك المؤسسات.

10. أن تحوي الكويونات عدد وحدات دراسية يساوي معدل  
متطلبات الحصول على درجة البكالوريوس لمدة خمس سنوات  
(مع استثناء بعض التخصصات)، مع اشتراط تحديث  
المعلومات الدراسية كل عام.

- حماية الجودة ومراقبة كفاءة المؤسسات التعليمية الحكومية والخاصة منها.

ولذلك، وكما تمت الإشارة إليه في استعراض الدراسات السابقة، فإن تطبيق هذه الصيغة يكون أكثر نجاحاً وأعظم فائدة في الدول التي تنظم أمور التعليم العالي بطريقة أكثر مركزية [11].

## جدول 1

## ملخص التجارب الدولية في تطبيق صيغة الكوونات التعليمية

م	التجربة	نطاق التطبيق	تاريخ التطبيق	مستوى النجاح
1	الولايات المتحدة الأمريكية	على المستوى الوطني	1945	كانت لهدف إعادة تأهيل العائدين الحرب العالمية الثانية، وانتهى البرنامج بتحقيق أهدافه
2	هولندا	على مستوى ولاية كولورادو	2005	تجربة مستمرة
3	أستراليا	على المستوى الوطني، مع التركيز على الجامعات الحكومية	2001 1997	ناجحة في إطارها التجريبي غير ناجحة بسبب رفض الجامعات
4	فنلندا	على المستوى الوطني	2008 1996	تجربة مستمرة سياسات مقترحة لم يتم تقييم تطبيقها

- وتمتع هذه المؤسسات بقدر أكبر من الاستقلالية في صياغة قراراتها وتحديد استراتيجياتها، وهذا سيؤدي إلى تمايز هذه المؤسسات، مما يعكس تنوعاً أكبر للخدمات التعليمية المقدمة للمستفيد.

## 5. التوصيات

يتطلب نجاح الآلية المقترحة لتطبيق صيغة الكوونات التعليمية لنظام التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، توفر أربعة شروط على الأقل:

- التوظيف عالي الكفاءة للتقنية والتكنولوجيا الحديثة في إصدار ومتابعة صرف الكوونات بهدف تقليص التكلفة الإدارية والمالية للمشروع، باعتماد نظام الحسابات والبطاقات الممغنطة على سبيل المثال، بدلا من صرف الكوونات بطريقة ورقية.
- توفير المعلومات الضرورية والمحدثة لكل الجهات المستفيدة من هذا النظام بصفة مستمرة.
- مراقبة جودة وكفاءة التعليم في المؤسسات الحكومية والخاصة

وباعتبار أن صيغة الكوونات تعتمد في تطبيقها على آليات السوق، فإن التطبيق الصحيح لهذه الآليات في عصر اقتصاد المعرفة يستدعي توفر المعلومات اللازمة سواء للمستفيد من الخدمة من حيث طبيعة البرامج الأكاديمية والوحدات الدراسية ومناسبتها لسوق العمل، وتصنيف الجامعات وترتيبها من حيث جودة التعليم. كذلك فإنه من الضروري أن تتوفر للمؤسسات التعليمية معلومات محدثة باستمرار عن اتجاهات الطلب على التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل.

كما يؤكد استعراض التجارب الدولية، والرؤية المقترحة لتطبيق هذه الصيغة في المملكة العربية السعودية، إلى أن تطبيق نظام الكوونات التعليمية بما يقدمه للمستفيد من حرية تصميم برنامجه التعليمي المناسب لظروفه يستدعي إعادة النظر في هيكله كثير من مؤسسات التعليم العالي التقليدية بحيث:

- تتجاوز هذه المؤسسات النمط التقليدي في تصميم البرامج والتخصصات، وتوفر مزيداً من المرونة في برامجها ووحداتها الدراسية. وهذا يستدعي:

- [4] Labi, A. (2009. July). Experts assess consequences of global surge in demand for higher education. *The Chronicle of Higher Education*. Retrieved from <http://chronicle.com/article/Experts-Assess-Global-Surge/47357/>.
- [5] Altbach, P. and Reisberg, L. and Rumbley, L. (2009). *Trends in Global Higher Education: Tracking an Academic Revolution*. The Netherlands, Sense Publishers.
- [9] World Bank. (2005). *Global Development Finance 2005: Mobilizing Finance and Managing Vulnerability*. Washington DC. World Bank
- [10] Toutkoushian, R and Shafiq M. (2010). A conceptual Analysis of State Support for Higher Education: Appropriations Versis Need-Based Financial Aid. *Research in Higher Education*, v51 n1 p40
- [11] Dohmen, D. (2000). *Vouchers in Higher Education – A practical Approach*. Germany: Education and Socio-Economical Research & Consulting,
- [12] West, E. (1997). Education vouchers in practice and principle: A survey. *The World Bank Research Observer*, 12(1), 83-103.
- [13] Jongbloed, B. and Koelman, J. (2000). *Vouchers for Higher Education? A Survey of the Literature*. Center for Higher Education Policy Studies,
- [14] Straayer, John A. (2004). Colorado's Higher education Vouchers: A new Trend or Budgetary Desperation? *Spectrum: Journal of State Government*; Summer 2004, Vol. 77 Issue 3, p27

لمنع استغلال هذا النظام لخلق تكديس في بعض المؤسسات مما قد يخل بجودة التعليم فيها.

- استفادة المؤسسات التعليمية المشاركة مباشرة من عوائد الكوونات بحيث يكون ذلك محفزاً لها على زيادة طاقتها الاستيعابية ورفع مستوى الجودة، وذلك بأن يتم صرف كل أو أكثر عوائد الكوونات مباشرة للأقسام العلمية والكليات التي قدمت لها هذه الكوونات من قبل الطلبة المستفيدين من خدماتها التعليمية.

### المراجع

#### أ. المراجع العربية

- [1] غبان، محروس. (2001). "التعليم السندي وإمكانية الاستفادة منه في تطوير التعليم العام في المملكة العربية السعودية". *مجلة كلية التربية، المنصورة، العدد 46*.
- [6] مرصد التعليم العالي. (2011). *التعليم العالي في المملكة العربية السعودية: مؤشرات محلية ومقارنات دولية*. الرياض، وزارة التعليم العالي.
- [7] العساف، صالح. (2006). *المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية*. الرياض، شركة العبيكان للطباعة والنشر.
- [8] عابدين، محمود. (2000م): *علم اقتصاديات التعليم الحديث*. القاهرة، الدار المصرية اللبنانية.

#### ب. المراجع الأجنبية

- [2] Patrinos, Harry A. (2007). *Demand-Side Financing in Education*. Paris: UNESCO.
- [3] Marginson, S. (2003). Competition and markets in higher education: a "glonacal" analysis. *Journal of Education Policy Futures*, 2 (2), pp. 175-244.

- Policy. *Higher Education Policy*, Vol. 12, p. 219-235.
- [18] Chevalier, C. and Gerard M. (2010). *Financing Higher Education and Student Mobility across Europe*. Brussels: The Louvian School of Management.
- [19] Sheehy, B. (2010) Regulation by Markets and Bradley Review of Australian Higher Education. *Australian Universities' Review*, v. 52, no. 1, p 60.
- [15] Prescott, Brian T. (2010). Is Colorado's Voucher System Worth Coughing For? *Change: The Magazine of Higher Learning*, v42 n4 p20
- [16] Vossensteyn, H. (2001). *Vouchers in Dutch Higher Education: from Debate to Experience*. Center for Higher Education Policy Studies.
- [17] Harman, G. (1999). Vouchers or Student Centred Funding: the 1996-1998 Australian Review of Higher Education Financing and

# EDUCATIONAL VOUCHER AS A FINANCIAL ALTERNATIVE FOR HIGHER EDUCATION INSTITUTIONS: A COMPARATIVE STUDY OF ITS IMPLEMENTATION IN INTERNATIONAL CONTEXT

**Husam A. Zaman**

**Assistant Professor of Comparative Education**

**Department of Foundations of Education- College of Education**

**Taibah University**

***Abstract\_** This study aims to investigate the issue of educational vouchers as a method of financing higher education and its implementation in international context. The issue of educational voucher is analyzed as a tool of demand-side financing schema vs. commonly-over-utilized supply-side financing. The study compares the implementation of this educational voucher policy in four countries: Unites States, Netherland, Australia and Finland. Through reviewing the pros and cons of these experiences, the study proposes a model for implementing this schema in Saudi higher education by carefully analyzing the need for this change, stating the goals of different stages of implantation and specifying the gradual implementation steps.*

*The study concludes that appropriate implementation of educational vouchers schema does indicate halting the public finance of higher education. Instead, it requires more public and governmental interest in the sector that should be reflected in collecting and offering all the needed information for the higher education institutions and its clients in terms of educational programs, and labor market trends. Also, it requires both flexibility and autonomy for higher education institutions that make them more diverse in their developmental roles and fast responsive for changing and increasing demand for their services.*

***Keywords:** Voucher, Higher Education, Demand-side Finance.*